



التوزيع : عام
E/ESCWA/16/4/Add.11
٢١ حزيران / يونيو ١٩٩٢
ARABIC
الأصل: بالإنكليزية

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الدورة السادسة عشرة
٣٠ آب / أغسطس - ٣ سبتمبر ١٩٩٢
عمّان

البند (٥) من جدول الأعمال المؤقت

تقرير الأمين العام التنفيذي عن نشاطات اللجنة

متابعة القرارات الصادرة عن اللجنة في دورتها الخامسة عشرة

١١° القرار ١٧٦ (١٥-١٥) بشأن المساعدات الدولية للمناطق المنكوبة بالأمطار
والسيول في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (*)

(*) في ٢٢ أيار / مايو ١٩٩٠، اندمجت الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في دولة موحدة ذات سيادة أُطلق عليها اسم جمهورية اليمنية.

قدمت حكومة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في ٣ نيسان/أبريل ١٩٨٩، طلباً إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) عن طريق سفيرها في العراق، للحصول على معونات عاجلة. واستجابت الاسكوا لهذا الطلب على الفور بتنظيم بعثة تستغرق أربعة أيام إلى عدن يقوم بها مسؤول في الشؤون الاجتماعية للتشاور مع الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمسؤولين المختصين في الحكومة، بهدف وضع تقييم أولي للحالة الناجمة عن الفيضانات والأمطار الغزيرة. وقد وصل ممثل الاسكوا إلى عدن في ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٨٩ وأجرى مناقشات مع عدد كبير من المسؤولين المختصين في الحكومة ومع ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. واستناداً إلى هذه المناقشات والمعلومات المتوفرة، وضع تقرير موجز (E/ESCWA/C.1/15/12) وعرض على الاسكوا في دورتها الخامسة عشرة التي عُقدت في بغداد في الفترة من ١٣ إلى ١٨ أيار/مايو ١٩٨٩. وأوضح التقرير أن الأمطار الغزيرة التي هطلت على البلاد لم يسبق لها مثيل من قبل - حتى إذا قورنت بأمطار عام ١٩٨٢، وطلب إعادة العمل بالقرار ١٠٧ (د-٩) المؤرخ في ١١ أيار/مايو ١٩٨٢ بشأن تقديم «المساعدات الدولية للمناطق المنكوبة بالسيول في جمهورية اليمن الديمقراطية»، ومناشدة المجتمع الدولي سرعة تكثيف الجهد في هذا الصدد.

وعملاء بهذه التوصيات، اتخذت اللجنة في دورتها الخامسة عشرة القرار ١٧٦ (د-١٥) بشأن «المساعدات الدولية للمناطق المنكوبة بالأمطار والسيول في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية». ويطلب هذا القرار من الأمين العام التنفيذي أن يضع برنامجاً بما يتفق والإمكانات المتاحة، للمساعدة في اصلاح وتعهير المناطق المتضررة بالسيول في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، والتماس التمويل لهذا البرنامج من وكالات التمويل المختصة.

وقررت الاسكوا في عام ١٩٩٠ إنشاء فريق مشترك ومتنوع التخصصات يتتألف من موظفين من الفئة الفنية من مختلف الشعب المختصة. وكان من المقرر أن يقضي الفريق فترة أسبوعين في اليمن الديمقراطية يقوم خلالها بوضع تقييم شامل للحالة الناجمة عن الفيضانات والأمطار. على أن يشمل التقرير استعراضاً للأضرار التي لحقت بالناس والمساكن والمباني العامة والخاصة والمواشي ومنتشرات الري والمحاصيل والسوق وغيرها من المرافق الريفية والقنوات والطرق والسدود الخ... . وطلب من الفريق تقييم احتياجات البلد تقييماً دقيقاً من حيث الاعانة المالية الفورية والمساعدات المطلوبة على المدى الطويل لاصلاح المناطق المخربة وتعهيرها. وبالاضافة إلى ذلك، طلب من الفريق أيضاً أن يقترح أيّة اجراءات أخرى تتخذها الاسكوا للمشاركة في عملية الاصلاح المطلوبة. لكن لسوء الحظ لم يُوفد الفريق المقرر إلى جمهورية اليمن الديمقراطية بسبب أزمة الخليج وإعادة موظفي الاسكوا إلى أوطنهم مؤقتاً على إثرها.